التعاون

تنبيـــه

ترتب على انشاء وزارة الشؤون الاجتماعية أن ضمت إدارة التعاون اليها جمعا للأغراض الاجتماعية فى يد واحدة وتحت سلطان واحد .

وقد دأبت إدارة التعاون منـذ سنة ١٩٢٧ على اصدار " مجلة التعاون " محررة بأقلام النـابهين من التعاونيين ، شاملة اخبار الحركة التعاونية ومراحل سيرها فى مصر ، عامرة بأبحاثهم الفياضة فى هذا الباب من أبواب الاصلاح الاجتماعى الخطير .

ولقد أدت " مجلة التعاون " مهمتها أحسن أداء ، وكنا نود كما يود التعاونيون لو بقيت تلك المجلة النفيسة لسان دعوة ومنبر إصلاح ، لولا أن الظروف المـالية الحاضرة تقضى بجمع الشؤون الاجتماعية كلها فى مجلة واحدة هى مجلة " الشؤون الاجتماعية والتعاون " .

ففى وسعنا أن نقول اليوم إن مجلة التعاون لم تحتجب وانمـا اندمجت دعوتها التعاونيـة الخاصة فى الدعوة الاصلاحية العامة التى تقوم بها مجلتنـا الجديدة . وعلى ذلك فان قراء هذه المجلة لن يحرموا ثمرات تفكير أولئك المصلحين الأفاضل من رجال التعاون الذين برهنوا طيلة تلك السنين على دراية ممتازة بأصول التعاون وخبرة عظيمة بأصول الصحافة .

ومجلة " الشؤون الاجتماعية " إذ تضم الى صدرها شقيقتها مجلة " التعاون " وتفسح لها فى هذا الصدر المكان اللائق بها ، ترى من الواجب عليها أن تعترف لحضرة صاحب العزة الادارى الاقتصادى القادر الدكتور ابراهيم رشاد بك مدير إدارة التعاون ، ولحضرة مساعده النابه الدكتور أحمد حسين ، ولحضرة الزميل البارع الدكتور محمد أبو طايله بجهادهم المعروف فى سبيل إنشاء مجلة التعاون والمحافظة على مستواها الراقى بين النشرات الحكومية ، وأن تشكر لهم تفضلهم بنقل أبحاثهم المفيدة الى هذه المجلة الناشئة ، وترجو أن يعود تعاونهم وإيانا بخير الثمرات على هذا الوطن المحبوب ما

المحرر

التعـاون
أو
الديموقراطية فى التعـامل

لحضرة الدكتور ابراهيم رشاد بك
مدير ادارة التعاون والفلاح

لكل نهضة من نهضات الأمم طابع يميزها من غيرها ، وطابع النهضة المصرية هو " الديمقراطية " ولا تزال الأيام والحوادث تزيده ثباتا ووضوحا .

وإذا كنت لا أملك حق الكلام على الديمقراطية من وجهتها السياسية لأن لهذه الوجهة رجالها المتخصصين فإنى أقصر كلامى على " الديمقراطية فى التعامل Business " لأبين أنها قائمة فى مصر قياما حقيقيا وبشكل منظم ، ولكنها لا تزال فاترة تحتاج إلى ما ينعشها ويقويها .

إن معنى الديمقراطية فى التعامل هو ألا يميز أحد على أحد فيه ، فالغنى والفقير ، والكبير والصغير ، سواء فى ميدانه ، فإذا اشترى هـذا أو ذاك أو باع ، أو اقترض أو أودع ، أو أنتج أو استهلك ، فلا تفضيل لأيهما على الآخر ، وكل يأخذ نصيبه من الربح الذى ينجم عن هذا التعـامل .

إن الغنى يفضل تعامله فى كميات كبيرة بيعا وشراء وإنتاجا الخ ، ويفضل متانة مركزه المـالى ، وقوة ضمانه ، وذيوع اسمه ، تخفض له الأسعار إذا اشترى ، وترفع له إذا باع ، ويعطى أجورا خاصة إذا نقل بضائعه ، ويمنح تخفيضا فى سعر الفائدة إذا اقترض ، وله من ماله ما يسمح له بإقامة معمل يصرف له ما ينتج من ألبـان ، أو بانشاء محلج أو منحل أو اقتناء آلة حرث أو غير ذلك .

وإذا رغب فى مشورة أو تطلع إلى عمـل مع هيئة حكومية أوشبه حكومية ، ففضل مركزه أو اتصالاته تجز أعمـاله وتقدم مصالحه على مصالح الآخرين ، وتجد الموسرين عادة أعضاء فى مجالس نيابية ، أو هيئات محلية ، أو شركات تجارية ، أو بيوت مالية ، مما يقوى مركزهم ويميزهم على بقية الناس .

ولكن جاءت الديمقراطية فى التعامل ، وسوت بين هؤلاء و بين متوسطى الحال والفقراء فليس أمامها كبير ولا صغير ، وليس فى اعتبارها غنى ولا فقير ، وقد نظمت هذه الحالة بايجاد جمعيات تعاونية تضم إلى عضوية كل منها أغلب أهل البلدة أو القرية أو الطائفة ، فتجمع تعاملهم وتتعامل باسمهم ، ويصبح أعضاؤها كتلة واحدة متضامنة ، متفقة المصالح ، فى مركز الرجل الغنى ، بل أكبر اسماء وأعظم نفوذا ، لأن الجمعية تمثل مصالح البلدة المادية والمعنوية معا . وهكذا انتصر الصغير أو الفقير بفضل تآزره مع رفاقه ، وتكوينهم جبهة متحدة منهم ، وفيرة المادة قوية الروح .

وترى الديمقراطية تتخلل كل أركان الجمعية التعاونية هذه ، فادارتها فى أيدى هيئة صغيرة ، منتخبة من أعضائها ، والكل تجمعهم جمعية عمومية ، هى مصدر السلطات جميعها . ولكل من الأعضاء صوت واحد مهما كان عدد الأسهم التى فى حيازته ، وعليه أن يحضر بنفسه لاعطائه . ويسود اجتماعاتهم روح الحرية والمساواة والأخاء ، ويعملون فى ظل القانون والنظام والعدالة . وتراقب تصرفات مجلس الادارة لجنة مراقبة أقل عددا منه ، تنتخبها كذلك الجمعية العمومية لضمان حسن تصرف المجلس ، ورأس مال الجمعية مكوّن من أسهم يشترك فيها الأعضاء عموما ، كل بحسب مقدرته ، على ألا يستأثر أحد بحصة كبيرة منها ، إمعانا فى إبعاد كل وسيلة تؤدى إلى سيطرة أحد على مصير الجمعية ، ولهذه الأسهم فائدة معتدلة ، تشجع الأعضاء على استثمار أموالهم فى جمعيتهم دون أن يساء استعمال الفكرة وتنتهى إلى الربا البغيض .

ولما كانت الجمعية لم تقم إلا لخدمة أعضائها ، فان ما يتجمع لديها من ربح صاف فى آخر السنة (ويسمى " الفائض " لأن فكرة الربح معدومة عندها) " يوزع على الأعضاء بنسبة تعامل كل منهم مع الجمعية ، ذلك التعامل الذى أدى بطبيعة الحال إلى ايجاد هذا " الربح " . وهذا منتهى العدالة إذ لا يأخذ أحد حصة فى ربح أكثر مما ساهم فى إيجاده .

ولا تقتصر الجمعية على إفادة أعضائها هذه الفوائد المادية المتعددة ، بل تقدم لهم خدمات أدبية ومعنوية فى ميادين مختلفة ، تمتد فى كثير من الأحيان إلى نفع غير الأعضاء ، فتشمل البلدة أو القرية عموما ، وذلك بأن تخصص نسبة معينة من أرباح كل عام لأعمال اجتماعية تعود على الأعضاء خصوصا وعلى القرية عموما بالخير ، مثل إقامة صهاريج لتوفير مياه الشرب النقية ، أو إنشاء مستشفى قروى صغير ، أو مكتب لتعليم الأميين أو قاعة للاجتماعات ، أو مكتبة ، أو غير ذلك من الأعمال العمومية التى ترقى القرية وترفع مستوى أهليها .

إن كبار القرية أو البلدة ووجهاءها عادة يتزعمون هـذه الجمعيات إما عن رغبة صادقة فى النفع العـام ، و إما خوفا من بقائهم فى معزل عن الناس ، وقد أخذوا يقوون أنفسهم بأنفسهم ، ومن جهـة أخرى فهم أكثر الأهالى معرفة وأقواهم نفوذا ، ومن مزايا التعاون أن نظامه يشمل الجميع فلا يفرق بين الطبقات ، كل هـذا من شأنه أن يوجد بين أعضـاء مجالس الادارة و لجان المراقبـة هؤلاء الكبار ، فاذا تكلموا بصفتهم ممثلين للجمعية القـائمة فى بلدتهم كان نفوذهم أقوى ، وطلباتهم أدعى إلى الإجابة لدى الحكومات ، فكل إصلاح يرجونه لقريتهم من أولى الأمر يهتم بأمره ، فاذا كان الطريق غير معبـد مثلا ، أو كانت وسائل الرى أو الصرف غير متوفرة ، أو كانت هناك مطالب من مصالح السكة الحديد أو البريد أو التلغراف أو غيرها ، فان ممثلى الجمعية يتولون مهمة عرضها على الجهات المختصـة ، و إقناعها بضرورة إجابتها .

و يوجد من هذه الجمعيات التعـاونية الان فى مصر حول الثمـانمائة ، موزعة على جميع المديريات والمحافظات ، ويبلغ عدد أعضائها ما يقرب من المـائة ألف يتعاملون متعاونين فيما لا يقل عن مليون جنيه سنويا . ورأس المـال المدفوع لهذه الجمعيات يزيد على المـائتى ألف جنيه ومالهـا الاحتياطى يربى على الستين ألفا . ولو عممت هذه الجمعيات فبلغ عددها نحو أربعة آلاف — أى ما يقرب من عدد القرى المصرية — وهيئت لها وسـائل العمل وأسباب النجاح لكانت أقوى العوامل لتدعيم الديمقراطية فى الريف والحضر ، وتيسير حياة الأهالى وترغيدها .

وليست أسباب النجاح هـذه ، سواء أكانت مادية أو معنوية ، ببعيدة المنال ، إذا تضامن الأهالى والحكومة فى تقوية الحركة التعـاونية .

وتلخص هذه الأسباب الآن فيما يأتى :

أولا — تفهم الأهالى المبادئ التعـاونية على حقيقتها وفى مقدمتها اعتبار مصلحة الجمعية ومصلحة العضو واحدة .

ثانيا — إقبـالهم على الانضمام إلى عضويتها وعلى المساهمة فى تمويلها .

ثالثا — جعل جميع معاملاتهم عن طريقها ما أمكن .

رابعا — أن يتولى أمور الجمعية خيار أعضـائها ، على أن يكون متوفرا فيهم الاهتمام بأمورها ، والأمانة فى خدمتها ، والمعرفة بشئونها .

خامسا — عدم قصر اهتمام الجمعية على المسائل الاقتصادية بل تناول المسائل الاجتماعية كذلك بحيث تصبح شؤون البلدة المادية والأدبية معا مركزة فيها ، مقضية بواسطتها .

سادسا — أن تكفل الحكومة للجمعيات أمرين من الأهمية بمكان :

(١) ارشادها والاشراف عليها ومراجعة حساباتها بدرجة لا تترك مجالا للشك فى اهتمام الحكومة بالتعاون ورعايتها لمصالحه .

(٢) امدادها بالمال اللازم لها بطريقة تتفق وأساليب التعاون وتمشى وروحه .

* * *

هذه كلمة وصفت بها حالة الديمقراطية فى التعامل فى مصر — والديمقراطية كما قلت هى طابع نهضتنا — مبينا فى نفس الوقت ما تفتقر إليه من وسائل التدعيم . ومن دواعى الغبطة إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية لتعنى بكافة وجوه الاصلاح وتسد كل ثغرة فى هذا البناء ما

ابراهيم رشاد